الصباح الاقتصادية 12

العدد 3482 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 2 صفر 1441 - الموافق 1 أكتوبر 2019
Monday 1 October 2019 - No.3482 - 12 th Year

تمهيداً لإطلاق الاكتتاب اليوم

«أسواق المال» تعقد مؤتمراً صحفياً لشرح اكتتاب شركة البورصة للأوراق المالية

عقدت أمس هيئة أسواق المال مؤتمراً صحفياً لشرح إجراءات طرح ما نسبته 50% من أسهم رأس المال المصدر والمدفوع لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية الذي سيبدأ اليوم وينتهي في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الأحد الموافق 1 ديسمبر من العام الجاري.

وقد أطلقت الهيئة أثناء المؤتمر الموقع الإلكتروني boursaipo.com المخصص لاكتتاب المواطنين والذي سيتم من خلاله التعرف على الشركة ونموذج عملها، بالإضافة إلى توفير نشرة الاكتتاب وإجراءات السداد وفقاً للإجراءات والأحكام والشروط التي تشتمل عليها نشرة الاكتتاب المتاحة على الموقع.

استهل المؤتمر الصحفي بكلمة القاها رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال والمدير التنفيذي، أ. د. أحمد عبدالرحمن الملحم، قال فيها: «اليوم نستكمل أحد أهم المشاريع الاستراتيجية في تطوير أسواق المال في الكويت ونعلن عن بدء المرحلة الثانية والأخيرة من خطة خصخصة شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، أعرق بورصة في المنطقة والأفضل أداءً في العام 2019، وذلك من خلال طرح 50% من أسهم الشركة للاكتتاب العام على المواطنين ابتداءً من يوم غد وحتى الأول من ديسمبر. هذه الخطوة تعزز من مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي وتمنح القطاع الخاص بمساهمة مباشرة من المواطنين دوراً أقوى وفرصة أكبر لتطوير الاقتصاد الوطني.»

وأضاف الملحم: «إنّ خصخصة بورصة الكويت خطوة مهمة نحو تحقيق الأهداف التنموية الوطنية الطموحة والمحددة في رؤية الكويت 2035. وإنّ الاكتتاب الذي سيبدأ يوم غد، هو مرحلة مكملة لمراحل خصخصة شركة بورصة الكويت، حيث قامت الهيئة بتاريخ 14 فبراير 2019 بالانتهاء من المرحلة الأولى من تخصيص الحصة البالغة أربعة وأربعون في المئة (44%) من رأس مال شركة البورصة، بترسية المزايدة على التحالف المكون من كل من بورصة أتيتا وشركة الاستثمارات الوطنية وشركة الأولى للاستثمار ومجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار، كما قامت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتاريخ 18 فبراير 2019 بالاكتتاب في الحصة المخصصة للجهات العامة والبالغة ستة في المئة (6%) من رأس مال شركة البورصة، وذلك استيفاءً لأحكام المادة (33) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.»

يذكر أن الاكتتاب اختياري ومتاح فقط للمواطنين المسجلة أسماؤهم لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية في يوم 8 سبتمبر 2019، وذلك خلال الفترة المحددة للسداد والاكتتاب. وقد تم توزيع أسهم الطرح بالتساوي على المواطنين بواقع بـ70 سهماً لكل مواطن، بقيمة اسمية بواقع 100 فلس للسهم الواحد، ويجوز طلب زيادة التخصيص من الأسهم التي لم يتم سداد قيمتها من قبل مواطنين آخرين، علماً بأنّ الحد الأقصى هو عدد 1.003.878 سهماً أي ما يعادل 1% من أسهم الطرح.

وبدوره قال الرئيس التنفيذي بالتكليف في شركة بورصة الكويت، محمد سعود العصيمي: «شهدت شركة بورصة الكويت مرحلة تطويرية تم فيها الارتقاء بالسوق عبر تطبيق إجراءات عدّة منبثقة عن استراتيجية الشركة لتعزيز البنية التحتية والأنظمة التنظيمية والتشغيلية والإلكترونية في السوق وتطوير وضع السوق الكلي حتى يرتقي لمستوى المعايير الدولية المعمول بها في الأسواق العالمية، وتلبية احتياجات السوق من خلال توفير أدوات استثمارية جديدة وإعادة هيكلة السوق لرفع قدرته التنافسية، وتعزيز الشفافية والإدارة، وتدعيم ثقة المستثمرين وتنويع قاعدة المستثمرين وجذب الاستثمارات. هذا وقد كان لهيئة أسواق المال ومجلس ادارة شركة بورصة الكويت الدور الفعال في هذا الصدد لتقديم منتجات وخدمات جديدة، فضلاً عن الجهود المبذولة لجذب الكيانات الحكومية والشركات العائلية في سبيل إدراجها في البورصة، والمشاركة في استراتيجية اعتمدت معايير دولية مرنة للادراج وذلك بهدف تشجيع الشركات الأجنبية للاستثمار في السوق المحلي. ونتيجة لذلك، تقدمت شركة بورصة الكويت بين الأسواق الأخرى في المنطقة ونالت عوامل جاذبة ساهمت بتدفق السيولة إلى السوق. وبفضل هذه التطورات والبنية التحتية القوية للسوق المدعومة بتوجيهات ورقابة حصيفة تم إدراج سوق رأس المال الكويتي في مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة (FTSE Russell) في سبتمبر 2017. وفي مؤشر الأسهم العالمية اس اند بي داو جونز (SP Dow Jones) ضمن تصنيف الأسواق الناشئة في ديسمبر 2018. كما اعلن مؤشر مورغان ستانلي (MSCI) عن الموافقة المشروطة لتصنيف الكويت ضمن تصنيف الأسواق الناشئة. واليوم نتطلع إلى مرحلة ما بعد الاكتتاب لنرحب بمساهمينا الجدد.»

ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي في شركة كامكو للاستثمار، فيصل منصور صرخود: «نفخر باختيار «كامكو» كوكيل اكتتاب لإدارة وتنفيذ عملية طرح الحصة البالغة 50% من اسهم رأس مال شركة البورصة للاكتتاب العام على المواطنين، حيث أنجزنا العمل المتعلق بوضع خطة زمنية تتوافق مع الجدول الزمني المحدد لتنظيم عملية الاكتتاب وإعداد خطة تسويقية للطرح ومن ثم تحديد عدد المواطنين الكويتيين المسجلة أسماؤهم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية، بالإضافة القيام بدورنا في تحديد الآليات التي سيتم من خلالها توزيع وتخصيص الأسهم للمواطنين بالكامل مع تحديد آلية رد المبالغ الفائضة وتحديد آلية مواعيد سداد قيمة الأسهم المكتتب بها.» وقال نائب الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات في الشركة الكويتية للمقاصة، عصام عبدالعزيز القعود: «تمتلك الشركة الكويتية للمقاصة سنوات عديدة من الخبرة في مجال ادارة الاكتتابات العامة الناجحة في دولة الكويت وقد وضعت الشركة خبراتها من خلال تطوير خدماتها في هذا المجال. وقد قامت مؤخرا بتطوير خدمة اكتتاب الكويت (IPO Kuwait) بهدف تسهيل عملية الاكتتاب للمواطنين عن طريق الموقع الإلكتروني وتطبيق الهواتف الذكية. ونسعى من خلال تقديم هذه الخدمة بأن تكون المنصة الرئيسية لجميع الاكتتابات القادمة سواء العامة أو تلك المتعلقة بزيادات رؤوس الأموال. وتتميز هذه الخدمة بسهولة الإجراءات من خلال خطوات بسيطة وسهلة تتيح للمكتتب طلب الأسهم ودفع قيمتها من خلال منصة واحدة فقط. ونحن نتقدم بالشكر لهيئة أسواق المال وشركة كامكو للاستثمار على ثقتهم بالمقاصة لتقديم هذه الخدمة ولجميع الجهات الحكومية والخاصة التي ساهمت معنا بانجاح هذا المشروع».

إجراءات الاكتتاب:

1. إذهب الى www.ipo.com.kw وإضغط على زر الاكتتاب أو حمل تطبيق IPO Kuwait
2. اختر شركة بورصة الكويت
3. أدخل بياناتك
4. إختر عدد الأسهم المطلوبة
5. إدفع:

• في حال كانت قيمة الأسهم المطلوبة 10.000 دينار كويتي أو أقل، سوف تتم عملية السداد من خلال الموقع الالكتروني ومن خلال بطاقة الكي-نت K-Net.

• أما إذا كانت قيمة الأسهم المطلوبة أكثر من 10.000 دينار كويتي، سيتم توفير إيصال إلكتروني ليتم طباعته والتوجّه به إلى مقر الجهة المستلمة المحددة للسداد واستكمال عملية الاكتتاب

معلومات رئيسية عن الطرح:

• الشركة مصدرة أسهم الطرح: شركة بورصة الكويت للأوراق المالية ش.م.ك.ع. (شركة مساهمة كويتية عامة) (رقم السجل التجاري 355538)

• نوع الطرح: اكتتاب عام مخصص للمواطنين الكويتيين المسجلة أسماؤهم لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية كما في يوم 8 سبتمبر 2019

• العدد الإجمالي لأسهم الطرح: 100.387.875 سهم يمثل 50.0% من رأس المال الحالي المُصدَر والمدفوع للشركة.

• سعر السهم: 100 فلس (بدون علاوة إصدار)

الجدول الزمني لعملية الاكتتاب:

• 8 سبتمبر 2019: اليوم الذي تم فيه حصر المواطنين الكويتيين المسجلين في نظام المعلومات المدنية وتوزيع أسهم الطرح عليهم (يوم الاكتتاب)

• 1 أكتوبر 2019: تاريخ بداية فترة السداد والاكتتاب في فائض الأسهم

• 1 ديسمبر 2019: تاريخ نهاية فترة السداد والاكتتاب في فائض الأسهم

• 8 ديسمبر 2019: تاريخ تخصيص أسهم الطرح

• 29 ديسمبر 2019 (أو قبله): رد مبالغ الاكتتاب إلى المكتتبين (أي المبالغ الفائضة لمن لم يحصل على عدد الأسهم المطلوبة من قبله)

أحمد الملحم

الهيئة تطلق موقع boursaipo.com الذي يقدم تفاصيل الاكتتاب للمواطنين

فترة الاكتتاب والسداد من 1 أكتوبر إلى 1 ديسمبر 2019

يستحق كل مواطن 70 سهماً بقيمة 100 فلس للسهم الواحد

يجوز للمواطنين طلب زيادة التخصيص لهم من الأسهم التي لم يتم سداد قيمتها بحد أقصى عدد 1,003,878 سهماً

الاكتتاب العام هو المرحلة الثانية والأخيرة من إجراءات خصخصة شركة

تعتبر خطوة مهمة نحو تحقيق الأهداف التنموية الوطنية الطموحة المحددة في رؤية الكويت 2035

مؤشرات البورصة تواصل الهبوط

انهت بورصة الكويت تعاملاتها امس الاثنين على انخفاض المؤشر العام 4ر17 نقطة ليبلغ مستوى 5678ر7 نقطة بنسبة انخفاض 0ر31 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 102ر06 مليون سهم تمت من خلال 4757 صفقة نقدية بقيمة 19ر10 مليون دينار كويتي (نحو 64ر9 مليون دولار امريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7ر1 نقطة ليصل الى مستوى 4713ر8 نقطة بنسبة 0ر04 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 78ر08 مليون سهم تمت عبر 3013 صفقة نقدية بقيمة 7ر8 مليون دينار (نحو 26ر5 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الاول 24ر9 نقطة ليصل الى مستوى 6174ر7 نقطة بنسبة 0ر4 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 23ر9 مليون سهم تمت عبر 1744 صفقة بقيمة 11ر2 مليون دينار (نحو 38 مليون دولار).

وكانت شركات (التعمير) و(الراي) و(عقار) و(تحصيلات) و(منشآت) الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (الانماء) و(الاولى) و(خليج ب) و(اهلي متحد) و(ارزان) الاكثر تداولا في حين كانت شركات (اموال) و(ايفا فنادق) و(الخليجي) و(رجان) و(شارقة) الاكثر انخفاضا.

وتابع المتعاملون افصاحا من شركة مركز سلطان بشأن اصدار سندات قابلة للتحويل لاسهم عادية في رأسمال الشركة فضلا عن افصاح معلومات جوهرية من شركة (ايفا فنادق) بشأن اتمام صفقة بيع استثمار مملوك للشركة.

وتطبيق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الاولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وادوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والاصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في راس مالها ما يسمح للمستثمرين الافراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة الى شراء او تمويل ممتلكات او اصول.

ومن الادوات التي تتضمنها المرحلة الثالثة (البيع على المكشوف) وهي عملية يتم من خلالها بيع ورقة مالية مقترضة بهدف شرائها لاحقا بقيمة اقل وبالتالي تحقيق ربح مساو للفرق بين سعر البيع على المكشوف وسعر الشراء لاحقا وتتم هذه العملية عبر مكاتب وساطة معتمدة.

وتتضمن المرحلة الثالثة ايضا (صفقات المبادلة) وهي صفقات تبادل لورقة مالية مدرجة بأخرى مدرجة تتم بين طرفين بشكل مباشر سواء من الشركات او الافراد كما تتضمن (عرض الشراء) إذ يتاح لاي شخص شراء نسبة لا تقل عن 5 في المئة ولا تزيد على 30 في المئة من اسهم اي شركة مدرجة.

هبوط جماعي للمؤشرات

«الغرفة» تستقبل سفير موريتانيا

استقبل علي محمد ثنيان الغانم - رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، صباح أمس الاثنين بمبنى الغرفة، محمدن داداه - سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية لدى الكويت. حيث حضر اللقاء رياح عبدالرحمن الرياح - مدير عام الغرفة. في بداية اللقاء، رحب الغانم بالسفير، حيث قدم له التهنئة بمناسبة تقديم أوراق إعتماده كسفير للجمهورية الإسلامية الموريتانية لدى الكويت، متمنياً له كل التوفيق والنجاح في تأدية مهام عمله. ثم أشار الى أهمية دور القطاع الخاص في مجالات التنمية الإقتصادية وتعزيز التعاون التجاري من خلال إستقطاب المشاريع الإستثمارية وعمل شراكات ناجحة بين الجانبين الكويتي والموريتاني. كما أكد على استعداد الغرفة التام لتقديم كافة خدماتها للتوصل الى نتائج إيجابية بين البلدين الصديقين، ذلك من خلال تبادل زيارة الوفود التجارية والإقتصادية، للتعرف عن كثب بالفرص الإستثمارية المتاحة في موريتانيا. من جانبه، تقدم السفير بالشكر للغرفة على حسن الاستقبال متمنياً جهودها الكبيرة في سبيل تطوير العلاقات الإقتصادية بين البلدين، مؤكداً على حرصه للإستماع والتعرف على مرتيات القطاع الخاص الكويتي حول كيفية زيادة حجم الإستثمارات في المجالات التجارية والإقتصادية في موريتانيا، حيث دعا سعادته الشركات الكويتية لعمل شراكات إستراتيجية مع نظرائهم الموريتانيين لتفتح آفاقاً إقتصادية جديدة بين البلدين الصديقين.

وفي نهاية اللقاء، أعرب السفير عن خالص امتنانه وتقديره لغرفة تجارة وصناعة الكويت على تعاونها، وما تقدمه من خدمات لقطاع الأعمال.

جانب من الاجتماع

مع تحقيق الهدف من تشريع قانوني 8و9

الأيوب: قيام الشركات بتطوير أراضي الفضاء خلال 3 سنوات ومنعها من بيعها أبرز الضوابط

أكد الخبير العقاري سعود عبدالعزيز الأيوب أنه رغم النتائج السلبية لقانوني 8و9 اللذان يمنعان المؤسسات من مزاولة ما يعرف بالرهن العقاري إلا أننا لا نشكك في أهميته في الحد من ارتفاع الأسعار مضيفاً انه من الأفضل ألا يعمم المنع من وجود ضوابط لتحقيق الهدف من تشريع القانون.

وأشار الأيوب إلى أن أبرز هذه الضوابط هي:

• أن تقوم الشركات بتطوير أراضي الفضاء التي ترغب بشرائها خلال فترة أقصاها 3 سنوات وأن يتم منع إعادة بيعها كأرض فضاء.

• يتم فرض رسوم على إعادة البيع الفضاء بنسبة 15% في حالة عدم التطوير

• السماح بمد فترة الرهن العقاري إلى 30 سنة لسوة بالدول الأخرى مثل أمريكا وكندا وغيرها من الدول.

• السماح بدمج الراتب

• السماح بالاستقطاع من الراتب من جهة العمل إذا كان العمل في جهة حكومية أو قطاع خاص معتمد

• تطبيق جميع السياسات الائتمانية الحالية من حيث ألا تتجاوز إجمالي الالتزام أكثر من 50% أو 60% من الراتب والعمر

• تغطية الدين بتامين الحياة

• السماح بتاجيل القسط 5 مرات خلال فترة الدين

• ألا تزيد المرابحة عن 2% فوق سعر الخصم

• يجب أن يصل التمويل إلى نسبة تتراوح ما بين 65% إلى 70%

وذكر الأيوب انه بالامكان تطبيق هذه الضوابط مع عدم إلغائه رغم أنه حرم شريحة كبيرة من استخدام العقار كضمان لسداد باقي ثمنه وزاد من صعوبة شرائهم لعقار سكني فضلا عن إخراج العقار من الضمان الذي سيساعد على تشجيع المدينين على عدم السداد ومن ثم زيادة نسبة المتعثرين الأمر الذي يزيد من الصعوبات الملقاة على هذه الشريحة وجعل المخرج الوحيد هو الانتظار طويلا حتى تتوافر لهم الرعاية السكنية عن طريق الدولة حيث أن كثيرا من المؤسسات المالية والتمويلية قد أحجمت عن منح تسهيلات أو قروض لشراء السكن الخاص.

وأوضح إلى أن هناك شركات قائمة تضررت من خلال تحديد نشاطها في أعمال المقاولات وبناء السكن والمساهمة في عجز هذه الشركات عن سداد الأعباء المالية المستحقة عليها ومن ثم خروجها من دائرة التعامل وزيادة نسبة المتعثرين علماً بان هذه الشركات كانت تباشر نشاطها وفقاً لنظم البيع بالمرابحة أو الايجار مع الوعد بالشراء.

سعود عبدالعزيز الأيوب